مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية

MJAES

المجلد السابع العدد الأول 2017

Doi: 10.18081/mjaes/2017-7/159 -187

دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الارباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة العراقية

(دراسة تطبيقية على عينة من شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

علاء حسن كريم الشرع [a]

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الارباح وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. لتحقيق أهداف هذه الدارسة تم تصميم استبانة وزعت على المدققين الداخليين والمحاسبين العاملين في شركات التأمين العراقية العامة بلغ عددها 110 استبانة تم استرداد 100 استبانة وتمت المعالجة الاحصائية المناسبة في التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وقد توصل البحث الى مجموعة من النتائج نذكر من اهمها أن إعداد تقارير تخص لجان التدقيق وبصفة دورية مرفقة مع التقارير المالية الدورية وبكل صدق وأمانة يمثل دعماً للجان التدقيق لغرض الارتقاء بمستوى جودة التقارير المالية وزيادة ثقة من يستخدم هذه التقارير، وأن وجود لجان التدقيق بشركات التأمين العراقية يزيد من ثقة ومصداقية وشفافية معلومات التقارير المالية وبالتالي يؤدي الى زيادة مستوى جودتها. وقد توصلت هذه الدارسة الى مجموعة من التوصيات من اهمها ضرورة اتباع لجان التدقيق اجراءات ملائمة لتقييم انظمة الرقابة الداخلية في الشركات عينة الدراسة وان تغيير أعضاء لجان التدقيق دورياً من فترة الاخرى ضمان لحيادهم واستقلاليتهم ، وأن يتضمن التقرير السنوي للشركات بيانا عن مسؤوليات لجان التدقيق وعدد مرات اجتماعاتها فضلاً عن تقويم إنجازاتها .

المقدمة

لقد شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا من الشركات والمؤسسات في الدول المتقدمة بالعديد من حالات ارتكاب الغش الاداري والمالي والتلاعب بهدف إظهار القوائم المالية للشركات على خلاف حقيقتها، مما أدى إلى انخفاض ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلية المتبع في الشركات، وكان رد الفعل الطبيعي مناداة المنظمات والهيئات المهنية بضرورة زيادة أنشطة الرقابة الداخلية بهدف زيادة الشفافية بالتقارير المالية والتأكد من توافر الجودة في المعلومات ومن ثم تعظيم المنفعة من هذه المعلومات، وبالتالي نشأت الحاجة لزيادة أنشطة التدقيق ، مما أدى إلى ظهور فكرة لجان التدقيق بهدف زيادة الثقة في التقارير المالية ويترتب على ذلك مناداة العديد من

a المدرس الدكتور ،كلية الادارة والاقتصاد/جامعة المثنى

المنظمـات والهيئـات المهنيـة بضـرورة تـوافر خصائص معينة في هذه اللجان لكي تستطيع القيام بالأنشطة والمهام التي تساعدها على تحسين جودة المعلومـات، ولكـي يتسـنى لمسـتخدمي المعلومـات ترشيد قرارتهم المبنية علي تلك المعلومات. هكذا يتضح أن تكوين لجان للتدقيق وجدت بسبب وجود قصـور فـي بيئـة الرقابـة الداخليـة والتـدقيق ولأن المعلومات التي توفرها التقارير المالية المنشورة لا تلبي احتياجات مستخدميه مما أدى إلى ظهور فكرة لجان التدقيق بهدف زيادة الثقة في التقارير المالية ويترتـب علـى ذلـك منـاداة العديـد مـن والهيئـات المهنية بضرورة توافر خصائص معينة في هذه اللجـان لكـي تستطيع القيام بالأنشطة والمهام التـي تساعدها علي تحسين جودة المعلومات المحاسبية ولكي يتسنى لمستخدمي المعلومات ترشيد قراراتهم المبنيـة علـى تلـك المعلومـات ، وان معظـم اسـباب الانهيارات والازمات التي تعرضت لها العديد من الشركات تتعلق بمجالس ادارتها من خلال تلاعبها بالتقـارير الماليـة والممارسـات المضـللة للقـوائم الماليـة باسـتخدام التلاعـب والانحـراف (إدارة الارباح) لكي تؤدي الى تحقيق منافع خاصة لتلك الشركات، حتـى انعكسـت علـى حسـاب الاطـراف الاخرى. ومن هنا تسعى هذه الدراسة لبيان دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الارباح وأثرهـا علـى جـودة التقـارير الماليـة المنشـورة للشركات المساهمة العامة العراقية دراسة تطبيقية علـى عينـة مـن التقـارير الماليـة لشـركات التـأمين المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية .

المبحث الاول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

اولا - مشكلة البحث

تمثلت مشكلة البحث في التساؤل الرئيس التالي :

مـا دور لجـان التـدقيق فـي الحـد مـن ممارسـات إدارة الارباح وأثـر ذلـك علـى جـودة التقارير المالية المنشورة لشركات التأمين العراقية المدرجـة فـي سـوق العـراق لـلأوراق الماليـة؟ وقـد انبثق عن ذلك التساؤلات الآتية :

1- هل هناك مؤشرات لإدارة الارباح في شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

2- هل يوجد تعارض واضح في المصالح بين الادارة ومسـتخدمي المعلومـات حيـث أن الادارة تراعـي مصـالحها فـي ادارة الارباح ممـا ادى الـى ظهور ما يعرف بالتقرير الاحتيالي .

3- هل هنـاك إطـار للجـان التدقيق يوضـح أهداف وخصـائص وأنشـطة وسـلطات ومسـؤوليات هـذه اللجـان ويوضـح انعكـاس كـل مـن الخصـائص و الانشطة على جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية لشركات التأمين العراقية ؟

4 - مـا آثـار استقلال وحيادية لجـان التـدقيق علـى تدعيم موقف تقرير مراقب الحسابات الخارجي في حالة خلافه مع الادارة ؟

ثانيا - أهداف الدراسة

تهـدف الدراسـة بصـورة رئيسـة الـى بيـان دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات ادارة

الارباح لشركات التأمين العراقية و أثر ذلك على جودة التقارير المالية وتتفرع عن هذا الهدف الرئيس مجموعة من الاهداف وهى :

1- تحديد مفهوم لجان التدقيق وأهداف وخصائص وسلطات ومسؤوليات لجان التدقيق في شركات التأمين .

2- التعرف على ميزات تكوين لجان التدقيق من أعضاء مستقلين وكيفية الاستفادة منها في تحسين جودة التقارير المالية والحد من الممارسات الخطأ في المحاسبة والتدقيق .

3- التعرف على دوافع واساليب وطرق الممارسات الخطأ في ادارة الارباح .

4. بيان الدور الفعال للجان التدقيق لرفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات ادارة الارباح .

5. توضيح اثر ممارسات ادارة الارباح على جودة التقارير المالية لشركات التأمين العراقية عينة الدراسة.

ثالثا - فرضيات الدراسة

بناءً على مشكلة الدراسة و اهدافها فإن الباحث يحاول اختبار الفرضية الرئيسة التالية:

(ان وجود لجان التدقيق في شركات التأمين العراقية يؤدي الى الحد من ممارسات ادارة الارباح ويضفي الثقة والمصداقية في التقارير المالية لهذه الشركات) .

وتتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية الآتية :

الفرضية الفرعية الاولى : هناك عوامل عدة تساعد في قيام شركات التأمين العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بممارسات ادارة الارباح وجودة التقارير المالية .

الفرضية الفرعية الثانية: هناك علاقة بين الالتزام بإطار لجان التدقيق لشركات التأمين العراقية وممارسات ادارة الارباح وجودة التقارير المالية .

الفرضية الفرعية الثالثة **:** تدعيم آليات لجان التدقيق لشركات التأمين العراقية تؤثر على ممارسات ادارة الارباح وجودة التقارير المالية .

رابعا - أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في مجموعة من الأسس العلمية والعملية ممثلة في:

- الاهمية العلمية

1- تستند اهمية البحث العلمية من كونها تعالج موضوعا مهما هو ظاهرة ادارة الارباح وبيان الاسباب والدوافع التي تؤدي الى التلاعب بالتقارير المالية .

2- إثراء المكتبة العلمية بالمواضيع المحاسبية المرتبطة بلجان التدقيق لمواكبة التطور في بيئة الاعمال .

3- ندرة البحوث والدراسات التي تناولت العلاقة بين لجان التدقيق وممارسات ادارة الارباح وأثرها على جودة التقارير المالية .

- الاهمية العملية

1- تأتي الاهمية العملية لهذه الدراسة من المرونة المتاحة لإدارات الشركات عينة البحث التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما للاختيار من بين تلك السياسات والطرق المحاسبية واستخدام الادارة للأحكام والتقديرات المسموح بها في القياس المحاسبي .

2- محاولة إسهام هذه الدراسة في تدعيم مستوى الاداء المهني للتدقيق ومساعدة المدققين على الحد من ممارسات الارباح ودعم استقلاليتهم.

3- إيجاد طرق وآليات حديثة للجان التدقيق يستطيع مدققو الحسابات من خلالها كسب موثوقية مستخدمي القوائم المالية.

4- الحاجة إلي تحديد إطار للجان التدقيق لتوضيح تأثير كل من خصائص وأنشطة لجان التدقيق على تقرير مدقق الحسابات الخارجي .

5- اهمية تحديد دوافع واساليب واشكال ادارة الارباح وانعكاساتها على التقارير المالية وعلى قرارات مستخدميها .

خامسا - مناهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المناهج الآتية :

1- المنهج الاستقرائي.

من خلاله قام الباحث بوضع فرضيات الدارسة .

2- المنهج الاستنباطي.

من خلاله تعرف الباحث على طبيعة المشكلة وتحديد متطلبات الحل و التقويم .

3- المنهج التاريخي.

لتتبع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة .

4- المنهج الوصف التحليلي

اختص هذا المنهج من الدارسة بالجانب العملي والتطبيقي وتحليل بيانات عينة الدارسة .

سادسا : مصادر جمع البيانات

أفاد الباحث في جمع بيانات الدراسة من المصادر الآتية :

1- الكتب والمرجع والدوريات العلمية والعربية والاجنبية المتاحة .

2- المقابلات الشخصية وتقارير الاداء .

سابعا - أسلوب جمع البيانات

اعتمد الباحث على نوعين رئيسين من البيانات هما:

1- البيانات الثانوية : لغرض تحديد الإطار النظري للدراسة اعتمد الباحث على الكتب والمصادر والمجلات العلمية .

2- البيانات الاولية : عن طريق استبانة صممت لهذا الغرض وقد تم توزيعها على عينة الدارسة .

ثامنا - مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع وعينة الدراسة بمجموعة من شركات التأمين العراقية البالغ عددها

اربع شركات مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ومتمثلة بمجموعة من المدققين والمحاسبين العاملين في تلك الشركات .

تاسعا - هيكل الدراسة

يتكون هيكل الدراسة من ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الاول منهجية الدراسة والدراسات السابقة ، والمبحث الثاني تناول الجانب النظري للدراسة، اما المبحث الثالث فقد تناول الجانب التطبيقي للدراسة واختتم الباحث دراسته بمجموعة من الاستنتاجات و التوصيات .

دراسات سابقة

اولا - دراسات عربية

1- دراسة الرحيلي (2008) بعنوان (لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات بالتطبيق على بيئة الاعمال السعودية).

تناولت الدراسة لجان التدقيق كأحد دعائم حوكمة الشركات بالتطبيق علي بيئة الاعمال السعودية وتكمن مشكلة الدراسة في ظاهرة الاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات في السنوات الاخيرة ، ولاسيما بعد انهيار بعض الشركات العالمية الكبرى في مناطق مختلفة من ابرزها إنرون وورلدكوم في الولايات المتحدة الامريكية، وترتب على ذلك حدوث أزمة ثقة عالمية في القوائم المالية للشركات بسبب ضعف الشفافية والافصاح المحاسبي. ومع انتشار أسلوب المحاسبة الإبداعية هدفت الدارسة إلى تسليط الضوء علي مفهوم حوكمة الشركات ومناقشة دور لجنة التدقيق كأحد دعائم هذا المفهوم الجديد، وقد توصلت الدارسة الى نتائج عدة، منها أن حوكمة الشركات عبارة عن نظام تتم من خلاله إدارة ومراجعة المنظمات وأن لجان التدقيق تؤدي دورا مهما في تطبيق هذا المفهوم في البيئة السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الاجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الادارة . ومن توصيات الدراسة ان خصائص الجودة التي تتميز بها لجان التدقيق في الشركات المساهمة من حيث ان لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة أعضاء .

2- دراسة جابر عبد الرحمن (2010) بعنوان (تطوير دور لجان المراجعة في رفع كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية لغرض تحسين جودة التقارير المالية).

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل عن دور لجان التدقيق في تحسين كفاءة أنظمة المراقبة الداخلية وكذلك دور لجان التدقيق في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن منشآت الاعمال. هدفت هذه الدراسة لإبراز سمات الجودة المميزة للجان التدقيق الفعالة، وتحديد دور لجان التدقيق في الاشراف على نظم الرقابة الداخلية وتحديد دور التدقيق وتدعيم استقلالية وكفاءة إدارة التدقيق الداخلية كأحد أهم آليات الرقابة الداخلية، وتوصلت الدراسة لنتائج عدة من أهمها أن لجان التدقيق يمكنها القيام بدورها المتوقع في الارتقاء بدرجة كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بمنشآت الاعمال، ولاسيما في مجال تحسين هذه التقارير المالية، وان وجود إدارات تدقيق داخلية تشرف على أعمال لجنة التدقيق من خلال مراجعة خطة عمل

موضـوعة ودراسـة ومتابعـة تقـارير المـدققين الداخليين في جميع الجوانب الحيوية والهامة في المنشأة. كما توصلت الدارسة الى توصيات منها ضـرورة أن يكـون للجـان التـدقيق برنـامج عمـل مكتـوب يصـف دورهـا ومسـؤوليتها ومكوناتهـا ومؤهلاتها ووظائفها واستقلالها وخلفياتها المالية وتحديد إطـار محـدد للمسؤولية القانونيـة بشـقيها المدني والجنائي لأعضاء لجان التدقيق في منشآت الاعمال .

3- دراسـة مجدي مليجـي (2010) بعنـوان (دور لجـان المراجعـة فـي حوكمـة الشـركات وأثـره علـى جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الاوراق المالية المصرية).

تمثلـت مشـكلة الدراسـة فـي ضـعف الثقـة بالنظام الرقابي في الشركات المساهمة بسبب نقص مصداقية القوائم الماليـة والشك فـي عدم استقلالية المـدقق الخـارجي وظهـور العديـد مـن حـالات الافلاس والفشل المالي في دول متعددة في العالم وعـدم وجـود إطـار واضـح لمجلـس الادارة وانمـا يقتصر دوره على الترشيح فقط وتحقيق الاستقلال الكامل لأعضاء اللجنة .

ثانيا - دراسات اجنبية

1- Audit Committees in Major UK Companies. 0053-9 (1993) Arnold : Lam Managerial Audit Journal

تناولت الدارسة أهم محددات فعالية لجان التدقيق فـي الشركات الانجليزيـة، وقد تـم تقسيمها علـى محـددات تـرتبط بخصـائص فعاليـة لجـان مجموعة من الممارسات التى تسهم فى فعالية لجان التـدقيق، وهـدفت هـذه الدراسـة إلـى الوقـوف علـي محـددات فعاليـة لجـان التـدقيق فـي الشـركات الانجليزيـة، ولقد ربطـت هذه الدراسـة بـين فعاليـة لجان التدقيق التي ترتبط بمجموعة من الخصـائص تـم ترتيبهـا تنازليـا حسـب التقـدير الموضـوعي و الاسـتقلال عـن الادارة والفهـم الـواعي لأغـراض ومسـؤوليات المـدقق الـداخلي، وتوصـلت الدارسـة الـى توصـيات عـدة مـن اهمهـا ضـرورة قيـام المنظمـات المهنيـة بزيـادة وعـي وثقافـة المجتمـع بطبيعـة وأهـداف التـدقيق وتنميـة الفكـر المحاسـبي لمسـتخدمي القـوائم الماليـة، ولاسـيما المسـتثمرون منهم، وضرورة تحديد مهمـة المدقق الرقابيـة علـى مهنـة التـدقيق لتقـوم بإصـدار المعـايير التـي تحكـم عملية الممارسة المهنية لعملية التدقيق .

5- Accounting Quality, Auditing and(2003) Imhoff &Eugene Corporate Governance – Jabs

هـدفت هذه الدراسـة الـى بيـان العلاقـة بـين جـودة التـدقيق والمحاسـبة وحوكمـة الشـركات ومراجعة التطور التاريخي للمراجعة والمحاسبة وحوكمـة الشـركات، مـع بيـان أسـباب فشـل بيئـة التقارير المالية وكذلك اقترحت تغييرات جوهرية فـي حوكمـة الشـركات، وتوصـلت الدارسـة الـى مجموعـة مـن النتـائج مـن اهمهـا مقترحـات لـدعم إستقلال وكفاءة مجلس الادارة بشرط أن تأخذ لجنـة بورصـة الاوراق المالية القيادة في تحسين حوكمـة الشـركات مقترحـات لـدعم اسـتقلال المـدقق الخارجي ومنع المدققين من مراجعة الشركة إذا

سبق لهم العمل مديرين أو أعضاء مجلس إدارة أو مدققين سابقين في الشركة نفسها. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها الشكل النظري القابل للجدل والخلاف بين المنظمات المهنية، كما أنها تناولت التزام الشركة بمعايير المحاسبة على مستوى الادارة، وقد افترضت هذه الدراسة ان تكوين مجلس الادارة بشكل عام ولجنة التدقيق بشكل خاص مرتبط باحتمال قيام المنشأة بممارسة ادارة الارباح، فوجود اعضاء في مجلس الادارة ولجنة التدقيق من الذين لديهم خلفية عن الشركة وخبرة مالية مرتبط بالمستويات المنخفضة من المستحقات الاختيارية، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر من اهمها أن نشاط مجلس الادارة ولجنة التدقيق والخبرة المالية للأعضاء يمكن ان تكون عوامل مهمة في محاصرة ميول المدراء لممارسة ادارة الارباح، وتوصلت الدراسة الى توصيات عدة منها ضرورة تركيز مجالس ادارات الشركات عند اختيارها لأعضاء لجان التدقيق على كفاءاتهم وخبرتهم واستقلاليتهم .

وتميزت هذه الدراسة من خلال التعرف على دور لجان التدقيق في الحد من الممارسات الخطأ التي تمارسها ادارات شركات التأمين العراقية في ادارة الارباح واثرها على جودة التقارير المالية وبالتالي عدم الاعتماد على مؤشرات خاصة بإدارة الارباح. كذلك تطرقت الدراسة الى العوامل المؤثرة بالالتزام بإطار لجان التدقيق في ممارسة دورها التدقيقي في شركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

المبحث الثاني

الاطار النظري للدراسة

لجان التدقيق

اولا - نشأة لجان التدقيق

نشأت فكرة لجان التدقيق وتم تنفيذها في الولايات المتحدة الامريكية خلال السبعينيات نتيجة لقانون الممارسات المالية المنحرفة الذي اصدره الكونجرس الامريكي بعد كثرة المدفوعات المشكوك فيها التي أفصح عنها في أوائل السبعينيات، حيث تمت المطالبة بأن تصدر التقارير المالية بإفصاح شامل بتفاصيل دقيقة وعادلة عن التصرفات في الاصول، وايجاد نظام كافٍ للرقابة الداخلية يؤكد معقولية أهداف مجلس الادارة ، كما دعا إلى اقتراح هيئة تداول الاوراق المالية في تنفيذ فكرة لجان التدقيق، حيث طالبت هذه الهيئة بتضمين تقرير مجلس الادارة السنوي بيانا بوجود نظام رقابة داخلية كفء خلال فترة التقرير، مما شدد ذلك كله على تنفيذ مسؤوليات الادارة للاحتفاظ ببيانات يمكن الاعتماد عليها وحماية أصول المنشأة وفعالية تنفيذ تلك المسؤوليات.

تهدف لجان التدقيق إلى مساعدة مجلس الادارة في تلبية مسؤولياته القانونية واداء مهامه الرقابية وتدعيم جودة أعمال التدقيق وجودة نظام الرقابة الداخلية، والعمل كحلقة وصل بين المجلس وكل من المدقق الخارجي والداخلي وتدعيم الاستقلال لكل منهما. فهي تنظر إلى المدققين الداخليين كأداة مهمة للوصول إلى الحقائق ولذلك لابد من أن يكون هناك اتصال دائم ومستمر بين الإدارة وبين جهاز التدقيق الداخلي .

ولقيت فكرة تكوين لجان التدقيق الاهتمام الكافي في العديد من الدول المتقدمة، وذلك نظراً لتأثير إدارة الشركة على المدققين عند إعدادهم التقارير المالية مما يؤثر على وظيفة التدقيق الخارجية، وانحياز المدققين لعملائهم ويظهر ذلك كله أهمية لجان التدقيق كأفضل وسيلة للحفاظ على العلاقة بين المدقق الخارجي والادارة (سامي ، 2009: 108) .

ثانيا - مفهوم واهمية لجان التدقيق

تعدّ لجان التدقيق من المفاهيم الحديثة كأداة من ادوات حوكمة الشركات ولها دور كبير في زيادة الثقة بجودة التقارير المالية، وهذا يولد الثقة بالمعلومات المحاسبية لأنها تقوم بالإشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وانها تقاوم ضغوط وتدخلات مجلس الادارة اثناء عملية التدقيق (سامي،2009:11) .

حيث عُرّفت لجان التدقيق بأنها لجنة دائمة منبثقة من مجلس الادارة وتتكون من عدد لا يقل عن ثلاثة من الاعضاء غير التنفيذيين ذوي الكفاءة والخبرة، وتجتمع معظم لجان التدقيق كل ربع سنة ويجب أن يكون لها خط اتصال مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى هذه اللجنة لتقديم رؤية واضحة عن مدى تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، والقيام بمهمة الرقابة و التدقيق والمساءلة (طارق عبدالعال ، 2005:194) . وعرفها (جهلول،2011:194) بانها لجنة تدقيق تنشأ منها منافع متوقعة يستفيد منها جميع الاطراف مثل الادارة والمدقق الداخلي والخارجي والمساهمين واصحاب المصالح ، كما عرفت أيضاً بأنها تلك اللجنة التي تتكون عادة من المديرين غير التنفيذيين في المنشأة، وأن الهدف الأساسي من تشكيلها زيادة فاعلية وظيفة التدقيق ، وزيادة مساءلة الادارة (الذنيبات ، 2010 : 181) . وعرفت لجان التدقيق من (سلمان،2006:115) بانها لجنة منبثقة عن مجلس ادارة الشركة تكون عضويتها مقتصره فقط على الاعضاء الذين تتوافر لديهم درجة عالية من الاستقلالية والخبرة اللازمة في مجال الرقابة المحاسبية واعداد التقارير المالية ومراجعة اليات التدقيق الداخلي وتطبيق مبادئ حوكمة الشركات داخل الشركة.

ثالثا - أهمية لجان التدقيق

يمكن تناول اهمية لجان التدقيق على النحو الاتي :

1- أن إنشاء لجنة التدقيق سوف يؤدي إلى مساعدة أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين على تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم .

2- تحسين الاتصال بين مجلس الادارة والمدقق الخارجي .

3- ادراك لجنة التدقيق لدورها في حوكمة الشركات .

4- تدعيم استقلالية المدقق الخارجي من خلال تعيين المدقق الخارجي وتحديد أجوره .

5- زيادة استقلالية وتفعيل دور قسم الرقابة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة للقسم .

6- زيـادة الاعتماديـة والشـفافية فـي المعلومـات والتقارير المحاسبية التي تصدرها الشركات مما يؤدي بدوره إلى زيادة ثقة المستثمرين والاطراف الخارجيـة فـي تلـك التقـارير. (عـادل ، 2010: 181) .

7- تعدّ لجـان التـدقيق بمثابـة لجـان يشـكلها مجلـس الادارة وتقدم تقاريرها واعمالها لمجلس الادارة وتعد حلقـة وصـل بـين الادارة التنفيذيـة للشـركة ومجلـس الادارة علـى ان لا يقـوم اعضـاء لجـان التـدقيق بـأي عمـل اخـر حتـى يـتم تحقيـق الموضـوعية والاستقلالية في اداء اللجنـة لعملها. (سليمان،145:2006) .

وان الاطـراف المسـتفيدة مـن خـدمات لجنـة التدقيق في الشركات هي:

1- مجلس الإدارة .
2- المدقق الخارجي .
3- جهاز التدقيق الداخلي .
4- الاطراف الخارجية .

- لعل من أهم العوامل التي ساعدت في زيادة الاهتمام بموضوع لجان التدقيق ما يأتي :

1- تزايد حالات الإخفاق المالي للعديد من الشركات، وتزايـد حـالات الغـش والتلاعـب بهـا، و لزيـادة رغبة هذه الشركات في تدعيم عملية الرقابـة علـى أنشـطتها ، والتأكـد مـن سـلامة تطبيـق المبـادئ المحاسبية المتبعة في تلك الشركات.

2- زيـادة الضـغوط مـن جانـب مسـتخدمي التقـارير الماليـة علـى الشـركات لإظهـار نتيجـة أعمالهـا ومركزها المالي بصورة عادلة وسليمة في نهاية السنة المالية .

3- التنـاقض الموجـود بـين مـدققي الحسـابات الخـارجيين، وبـين إدارة الشـركة، ولاسـيما فـي مجـال المحافظـة علـى استقلال مدقق الحسابات الخارجي لإبداء الرأي في عدالة القوائم الماليـة، ومن ثم فإن وجود لجنـة مراجعـة فـي أي شـركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال مدقق الحسابات (خالد ، 2009: 293) .

4- الحاجـة المتزايـدة إلـى تحسـين الثقـة بوجـودة التقـارير الماليـة، بهـدف زيـادة درجـة الاعتمـاد عليها في اتخـاذ القرارات المناسبة وتدعيم دور الافصاح المحاسبي .

5- حاجـة أصـحاب المصـالح فـي الشـركة إلـى آليـة إداريـة تسـهم فـي ضـبط ورقابـة أداء الادارة كوكيـل عـنهم، ولاسـيما بشـأن الامـور الماليـة والرقابية .

6- تـدعيم اثـر الرقابـة الداخليـة فـي دراسـة القـوائم الماليـة مـن خـلال التـزام ادارات الشـركات بـالقوانين والتعليمـات ذات الصـلة. (علي،شحاته،315:2007).

رابعا - خصائص لجان التدقيق

هنالك خصائص عدة للجان للتدقيق من اهمها :

1- الاستقلالية: يجب ان تكون اللجنـة مستقلة عن اي عمـل داخـل الشـركة ومـن الضـروري أن يكـون أعضـاء لجنـة التـدقيق مسـتقلين ظاهريـاً وحقيقياً عن إدارة الشركة.

2- المؤهلات والخبرة: من الامور المتفق عليها أن أن يتمتع أعضاء لجنة المراجعة بالخبرة

والمعرفة والمهارة بالقدر الذي يمكنهم من متابعة أنظمة الرقابة الداخلية (دحدوح ،2008: 260).

3- حجم لجنة التدقيق: يجب أن يكون حجم لجنة التدقيق منسجم مع المسؤوليات الواجب القيام بها، ومزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من القيام بدورها وتحقيق أهدافها، الذي يتراوح بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وقد يمتد ليشمل سبعة أعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واستراليا ومصر والسعودية .

4 - عدد مرات الاجتماع: هناك بعض الدراسات أشارت إلى أن أربعة اجتماعات على الأقل خلال العام الواحد تعد الحد الادنى المطلوب لعمل اللجنة (عبدالله ، 2006: 46) .

خامسا - أهداف لجان التدقيق

هناك العديد من الاهداف نلخصها بالاتي :

1- مساعدة مجلس الإدارة على تنفيذ مسؤوليته القانونية والادارية .
2- العمل كحلقة وصل بين كل من مدقق الحسابات الخارجي والمدقق الداخلي .
3- منح الثقة لمستخدمي البيانات المالية من خلال التركيز على مساءلة مجلس الادارة تجاه جمهور المساهمين .
4- ضمان نزاهة البيانات المالية المنشورة وشفافية الافصاح عن المعلومات التي تهم الأطراف المختلفة ذات العلاقة من خلال جودة التقارير المالية .
5- التأكد من كفاءة نظم إدارة المخاطر وكفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية.
6- الاشراف على عملية اعداد التقارير المالية وعملية الافصاح .
7- مناقشة السياسات الاستراتيجية وسياسات ادارة المخاطر مع الادارة.
8- التأكد من أن العمليات المالية وتصرفات الاشخاص تتوافق مع الانظمة والقوانين المطبقة.
9- التكامل بين أنشطة التدقيق والتأكيدات الداخلية والخارجية ونظم الرقابة المتبعة في الشركات . (موسى ، 2006 : 58).

سادسا - الأسباب التي أدت إلى تشكيل لجان التدقيق

1- توجيه انتقادات شديدة إلى مجالس إدارة الشركات المساهمة الفاشلة ولاسيما في الولايات المتحدة الامريكية، واتهام أعضاء تلك المجالس بالتهاون والتراخي في إدارة هذه الشركات .

2- لكي يقوم مجلس الادارة بالإشراف الكافي على إدارة الشركة ، يجب عليه القيام بجمع قدر من المعلومات المالية التي يستخدمها في تحقيق هذا الإشراف.

3- قيام الادارة بممارسة الضغوط على المدققين الداخليين .

4- انتشار الدعاوى القضائية ضد المدققين في بعض الدول (مجبور ،2010:912).

5 - الوقت والجهد المطلوب لكي يتم تقديم ونشر التقارير المالية ربع السنوية والسنوية في مواعيدها يتنافى مع إشراك أعضاء مجلس الادارة كافة.

6 - الحاجة إلى التنسيق بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين . (داليا ، 151:2008)

ممارسات ادارة الارباح

اولا - مفاهيم ادارة الارباح : هي عملية التغيير المتعمد في المعلومات المالية لغرض الوصول الى نتائج محددة من الادارة من خلال التدخل في عملية اعداد التقارير المالية للوصول الى هذه النتائج. (Gaa& Dunmore،2007:62).

وهي مناورات فعالة للتأثير على الارباح للسير في اتجاه محدد مسبقاً تضعه الادارة، وتنبؤات يقدمها المحللون الماليون أو قيمة تتفق وتتعلق بتدفق الارباح بطريقة سلسة وأكثر دعماً (Mulford,2002:13).

وعرفت ادارة الارباح بانها ممارسات تقوم بها ادارة الشركة من خلال اتخاذ قرارات محاسبية تؤدي الى تغيير الربح الذي سيتم الافصاح عنه عندما تتوافر لديها الفرصة لاستغلال ذلك (Roman،2009: 3).

وكذلك عرفت ادارة الارباح من (الشيشي ، 2006: 593) بانها التدخل المتعمد في التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على بعض المنافع ، وعرفها (محمد ،2011: 112) بانها عملية تحريف متعمد في الارباح يفضي بدوره الى ارقام محاسبية تختلف بشكل اساسي عما يمكن ان تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد تعديل على الربح .

من خلال التعريفات السابقة يمكن للباحث تعريف ادارة الارباح بانها استعمال المرونة في الطرق المحاسبية وتوظيف التقديرات والاحكام الشخصية لغرض التأثير في رقم الدخل المفصح عنه في المدى القصير لغرض تحقيق اهداف .

وتسعى الوحدات الاقتصادية الى تحقيقها الاهداف من خلال ممارسات ادارة الارباح وهي:-

1- تعظيم تعويضات مكافئات مجلس الادارة .

2- تعظيم الايرادات من خلال مجموعة من العروض العامة الاولية.

3- الايفاء بتوقعات المحللين الماليين المتحفظ عليها سابقا (محمد ،2011: 116) .

ثانيا - ممارسات ادارة الارباح

هناك خمس ممارسات (اساليب) لأدارة الارباح التي تهدد التقرير المالي :

1- اعادة هيكلة النفقات: عملية المبالغة في المصروفات (اعباء). وتهدف هيكلة النفقات الى خفض الموجودات وهذا يؤدي الى تقليل المصروفات في المستقبل وان الخسارة التي تحدث مرة واحدة سيتم خصمها في السوق من المحللين الماليين والمستثمرين الذين يكون تركيزهم في العادة على الارباح في المستقبل.

2- المعالجة المحاسبية للاستحواذ : هي عملية تخصيص جزء كبير من مصاريف الاقتناء والامتلاك ضمن اليات السعر المدفوع لغرض عملية اقتناء وحدات اقتصادية لسنوات مقبلة. وتتضمن مصاريف سنة الامتلاك مصاريف عملية البحث والتطوير ، وتعد المحاسبة الخلاقة وسيلة الاحتيال الثانية التي تعمل ما قبل وحدات الابلاغ (mulford comiskey ،2002:123) .

3- خرق مفهوم المادية: وسيلة الاحتيال الثالثة التي تمت ممارستها من الوحدات الاقتصادية، وعي عملية اساءة استعمال مفهوم المادية بهدف تعديل الارباح الى المستويات المطلوبة، وان امتيازات الأهمية المادية للمساعدة في خلق المرونة في الابلاغ المالي.

وان مفهوم المادية قد يساء استخدامه بشكل متعمد في تسجيل الصفقات غير الصحيحة ضمن سقف نسبة مئوية محددة (الساكني،2010 :61).

4- احتياطي السنوات المستقبلية: ان عملية المبالغة في تقديرات العائد على المبيعات وما يسمى (مردودات المبيعات) او عملية مخصص هبوط الاسعار في المدة الجيدة ثم استخدام هذه التقديرات المبالغ فيها لتخفيض الاعباء المماثلة في السنوات الصحيحة (شرويدر واخرون، مصدر سابق :206).

5- الاعتراف بتسجيل الايراد بشكل غير مناسب: ان عملية تسجيل الايراد قبل اكتسابه تعد من الظواهر الواسعة الانتشار وهناك قضايا عدة مرفوعة امام لجنة تداول الاوراق المالية تنطوي على مشاكل ضمن اليات الاعتراف بالإيراد، لان الوحدات الاقتصادية تحاول زيادة ارباحها من خلال التلاعب بالدخل المتحقق حتى يتم الاعتراف بالإيراد بشكل مغلوط قبل اكتمال عملية البيع او قبل عملية تسليم البضاعة الى الزبون (Levitt،1998:6).

ثالثا - جودة الارباح

عرفت جودة الارباح من (kieso ،2003: 176 and waygandt) بانها قدرة الارباح التي تفصح الارباح عنها في عملية التنبؤ بالأرباح المستقبلية للوحدة. وتتضمن جودة الارباح مداخل عدة هي :

1- مداخل جودة الارباح المشتقة من صفات السلسلة الزمنية للأرباح وهي (الثبات، والقدرة على التنبؤ والقابلية للتحقق أي درجة التأكد).

2- مداخل جودة الارباح المشتقة من العلاقات بين الدخل، وأساس الاستحقاق، والأساس النقدي، وتقوم هذه المداخل على أن جودة الارباح تنخفض كلما تم الاعتماد على أساس الاستحقاق، حيث يؤدي ذلك إلي عدم منفعتها لاتخاذ القرارات وعدم تعبيرها بصدق عن مضمونها (Schiper,2003:353 – 355) .

3- مداخل جودة الارباح المشتقة من المفاهيم الوصفية للمعلومات المحاسبية بالإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ووفقا له يتم تقييم جودة الارباح، وبالتالي تقييم جودة التقارير المالية علي أساس توافر العناصر الملائمة

لهذا المدخل تتوافر عناصر الجودة في التقارير المالية متى كانت ملائمة لاتخاد القرارات ، وامكانية الاعتماد عليها في إجراء المقارنات .

4 - مداخل جودة الارباح المشتقة من قرارات الانجاز(التنفيذ) وتركز هذه المداخل على الحوافز وخبرة معدي التقارير المالية والمدققين، ويوجد مدخلان لتقييم جودة التقارير المالية وفقا لهذا الاتجاه، فوفقا للمدخل الاول تنخفض جودة التقارير المالية كلما زادت درجة الحكم والتقدير والتنبؤ المستخدمة من معدي التقارير المالية عند تقدير عناصر تلك التقارير والعكس صحيح. ووفقا للمدخل الثاني تنخفض جودة التقارير المالية كلما ارتبطت الحوافز المقدمة لمعدي التقارير المالية بالأرباح والعكس صحيح (محمد، 2005: 723).

مما سبق يمكن للباحث ان يعرف ادارة الارباح بانها:-

تدخل مقصود من الادارة لغرض التوصل لأشارة معينة لمستخدمي القوائم المالية من خلال ما تسمح به الاعراف المحاسبية المتعلقة بالمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما او من خلال عمليات القياس والافصاح المحاسبي، لغرض التأثير على الارباح المعلن عنها في المدى القصير من خلال استخدام المرونة في السياسات المحاسبية والتشغيلية لغرض تحقيق مكاسب خاصة للمديرين او مجلس الادارة لغرض الوصول الى الربح المستهدف، لكي تتمكن الادارة من الارتفاع في الارباح المتحققة خلال تلك السنة.

رابعا - اساليب ادارة الارباح

هناك مجموعة من الاساليب والممارسات لإدارة الارباح من خلال مجموعة من الاساليب التي تتبعها لغرض التأثير على نتائج عمليات الشركة من خلال المعايير والمبادئ المحاسبية امام مجلس والشركات وذلك لتوفر العديد من البدائل المحاسبية والطرق والاجراءات القابلة للتطبيق بشكل مقبول، وبذلك يمكن تصنيف الاليات والاساليب الرئيسة المتبعة لممارسة ادارة الارباح في المحاور الرئيسة التالية :- (الساكني،2006:61)

1- محور التغيرات المحاسبية: تعد التقارير المالية المصدر الرئيس للمعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها مستخدمو تلك التقارير في اتخاذ العديد من القرارات ذات الاثار الاقتصادية، والارقام التي تتضمنها تلك التقارير تشكل محصلة لعمليات القياس الخاضعة على اساسها ادارة الشركة للاعتراف بالإيرادات والمصروفات، وبهذا يمكن ان نصنف التغيرات المحاسبية في ثلاثة انواع هي:-

أ- التغيرات في السياسات المحاسبية .

ب- التغيرات في التقديرات المحاسبية .

ج- التغير في الوحدة المحاسبية .

2-محور التصنيفات المحاسبية: تستخدم ادارة الشركات التصنيفات المحاسبية عندما تريد المناورة في استخدام الطريقة المتبعة في التمييز بين النفقات المحاسبية التي يمتد تأثيرها الى داخل

الشركة المعلن عنها ويُقسم محور التصنيفات على نوعين هما :

أ - تصنيف الكلف المحاسبية .

ب- تصنيفات البنود العادية وغير العادية في كشف الدخل .

3- محور المخصصات المحاسبية: عرف هذا المحور من جانب معايير المحاسبة الدولية في المعيار رقم (37) للمخصصات المحاسبية بانها اعباء يصعب تحديد مقدارها على وجه الدقة، فهي التزامات ذات توقيت او مبلغ غير مؤكد . وقد حدد هنا المعيار الامور الآتية عند تحديد مقدار المخصصات :

أ- اخذ المخاطر وحالات عدم التأكد بالحسبان.

ب- اخذ الاحداث المستقبلية مثل التغيرات القانونية والتقنية بالحسبان .

ج- عدم اخذ المكاسب من التصرف غير المتوقع بالموجودات بالحسبان (Mulford,2002: 15).

خامسا - دوافع ومكاسب لعبة التلاعب بالأرقام المالية (دوافع وحوافز ادارة الارباح)

تمتل هذه الدوافع والمكاسب عملية تلاعب بالأرقام المالية للشركات لغرض تحقيق التأثير في حجم الارباح من خلال مجموعة من الدوافع نذكر منها :

1. تعزيز وزيادة الحوافز والعلاوات المبنية على الارباح، حيث تتم زيادة الارباح إذا كانت الادارة تحصل على حوافزها وعلاواتها كنسبة من صافي الربح ، كما تلجأ الادارة إلى تخفيض الارباح عند الحصول على الحوافز و العلاوات في شكل حقوق شراء أسهم لكي يمكنها ممارسة حق الشراء بسعر أقل. وتعد زيادة الحوافز والعلاوات دافعا مهما من دوافع الادارة.

2- خفض التكاليف السياسية وتجنب المزيد من القيود و الضرائب، حيث تلجأ الادارة لتخفيض رقم الارباح ظناً منها أن الارباح الكبيرة تؤخذ كمؤشر على مقدرة الشركة لغرض تحمل التكاليف السياسية والضرائب. (ويقصد بالتكاليف السياسية كأن تخضع الشركة لدفع تعويضات للغير، أو تخضع للفحص من جانب الجهات الحكومية لأغراض التسعير أو منع الاحتكار وذلك في حالة المنشآت كبيرة الحجم التي تحقق أرباحا ضخمة ، مما قد يدفع السلطات التشريعية إلى محاولة كبح جماحها خوفاً من الاحتكار) وكذلك تسعى الشركات من خلال الضرائب الى التهرب الضريبي .

3- زيادة أسعار الأسهم وجذب المستثمرين لشراء الأوراق المالية للشركة، حيث تلجأ الإدارة لزيادة رقم الارباح عند تحويل الشركة للاكتتاب العام وذلك من خلال تحديد سعر أعلى لاسهم الشركة

4- الحاجة للحصول على تمويل خاص اما بالإقراض ، او اصدار أسهم وسندات جديدة حيث تلجأ إدارة الشركة لزيادة رقم الارباح للحصول على اتفاقات أقل تشددا وتقييدا .

5- هناك دوافع تعاقدية بين اطراف عدة بموجب نظرية الوكالة بأنها علاقة تعاقدية بين الطرف الاول المستخدم لغرض الحصول على المكافآت من الاصيل ويتم الحصول على صياغة عقد الوكالة بالشكل الذي يضمن ان يعمل الوكيل باقل فائدة للشركة. (padilla،2006:5).

6- تمهيد الدخل: كونه من الاسباب المهمة التي تدفع الشركات للتلاعب في الحسابات من خلال السجلات المحاسبية، وهي محاولة من بعض المدراء لغرض تقليل التقلبات في الدخل المعلن للشركة في نهاية السنة المالية من خلال استخدام مجموعة من الوسائل المحاسبية (Ashari , eta l،1994:291).

7- دوافع الضريبة: كلما زادت عمليات الارباح زاد مقدار الضريبة المفروضة واذا انخفضت قل مقدار الضريبة، وتسعى ادارة الارباح الى تقليل الدخل المعلن بقصد تقليل الضريبة (الداعور،عايد،2009 :826)

8- إذا كان تقييم أداء الادارة علي أساس معدل النمو في أرباح الشركة تلجأ الادارة لزيادة رقم الارباح لمحاولة إخفاء أية مخالفات، والحفاظ على سمعة الشركة.

التقارير المالية

اولا - جودة التقارير المالية

يعرف التقرير المالي بانه اداة لكشف بيانات ومعلومات وحقائق تعيين الإدارة واشخاص والجهات المستفيدة في عملية اتخاذ القرار السليم. ويعد التقرير المالي الشريان الذي يمد ادارات المنظمة عامة كانت او خاصة بالمعلومات المالية المفيدة وتقسم التقارير على قسمين هما:

1- تقارير خاصة: تعد استجابة لطلب معيّن .

2- تقارير عامة: وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها .

وتعد القوائم المالية الاساس للمعلومات المالية اذ يعتمد عليها كثير من المستخدمين وتعد ادارة الشركة هي المسؤولية عن اعدادها. واشار مجلس المعايير المحاسبية (FASB) إلى ان القوائم المالية تعد عصب التقارير المالية، كما ان التقارير المالية تحتوي على تقرير مجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات. لذلك تعد التقارير المالية اداة او وسيلة تستخدم لإبلاغ الاطراف الحكومية بالمعلومات التي يتم اعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة منظمة.

ثانيا - اهمية التقارير المالية

تكمن اهمية التقارير المالية المُعدّة من الشركات لتزويد المستفيدين بالمعلومات التي على اساسها يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية وتتكون بالشكل التالي: (شرويدر واخرون،2006 : 212)

1- تقديم معلومات اللازمة للمستفيدين والمستثمرين الرئيسين في الشركة وتساعدهم على توليد تدفقات نقدية تساهم في تطوير قدرات الشركة.

2- تقديم معلومات عن مصادر الاموال المتاحة للشركة واليات استخدام الاموال.

3- تقديم معلومات عن التدفقات النقدية (كالقروض من الشركة وإليها).

ثالثا - الممارسات الخطأ في التقارير المالية

توجد بعض الممارسات الخطأ التي يمكن أن تكون في التقارير المالية عند اعدادها مثل:

1- الممارسات الخطأ في المحاسبة عند إعداد التقارير المالية : تلجأ بعض الشركات إلى هذه الممارسات لإعطاء صورة معينة غير حقيقية لنتائج الاعمال والمراكز المالية للشركات، أو نتيجة لعدم الفهم الكامل لكيفية تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية التي تعد القوائم والتقارير المالية وفقا لها.
2- الممارسات الخطأ التي تتم من خلال التلاعب في أسس الاعتراف بالإيراد: يتم الاعتراف بالإيراد عند اكتسابه والحصول عليه وتحققه بالفعل، وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الا أن بعض الشركات تقوم بالتلاعب في الإيرادات .
3- الممارسات الخطأ التي تتم من خلال التلاعب في أسس الاعتراف بالمصروف، إذ تقوم بعض الشركات بممارسات مغلوطة للتلاعب بالمصروف بغرض تضخيمه أو تخفيضه لإظهار قيمة الإيرادات على غير حقيقتها (علي، السيد ، 2003: 42).
4- التلاعب في التكوين واستخدام المخصصات: حيث أن تكوين المخصصات يتدخل فيه الحكم الشخصي بشكل كبير فيمكن أن يتم التلاعب من خلال الممارسات الآتية :

أ- تقوم الشركات بالتلاعب عن طريق المغالاة في تقدير قيمة المخصصات في الأوقات التي تحقق فيها أرباحاً مرتفعة عن المتوقع ، وبالتالي تخفيض ارباح الفترة عن الحقيقة .

ب-تقوم بعض الشركات بتخفيض قيمة المخصصات بغرض تخفيض المصروفات وبالتالي زيادة ارباح الفترة على غير الحقيقة (الداعور ،عايد ،2009: 826).

رابعا - دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات ادارة الارباح واثرها على جودة التقارير المالية

نظرا لتزايد حالات الاخفاق المالي في الشركات وتزايد حالات الغش والتلاعب التي تمارسها الشركات فقد ادى ذلك الى ظهور(لجان التدقيق) في الشركات أداةً للحد من ممارسات ادارة الارباح التي تعد سبيلا من السبل المتاحة للاحتيال والفساد المالي. لذلك تعد ممارسات ادارة الارباح وعدم وجود ضوابط او لجان تدقيق عوامل تساعد الشركات على اتباع ممارسات الاحتيال المالي الذي يقود الى انهيار الشركات العملاقة بسبب ضعف السياسات المحاسبية وغياب اخلاق وسلوكيات مهنة المحاسبة والتدقيق عند المتلاعبين الذين تسببوا بالأضرار بالاقتصاد الوطني، لذلك بدأت الشركات بالاهتمام بلجان التدقيق التي تؤدي الى الاهتمام بالقواعد واخلاقيات السلوك المهني وتمنع المحاسب من

القيام باي عمل من شأنه الخروج عن هذه القواعد وان يقوم المحاسب بأداء عمله المهني بكل نزاهة وموضوعية وان يكون حياديا ومراعيا لمصلحة جميع الجهات المستفيدة من القوائم المالية وان قواعد واخلاقيات المهنة تحتم على المحاسب ان يكون اختياره للطريقة المحاسبية نابع من قناعته المهنية. لذلك يقر الباحث بان لجان التدقيق على انها اداة رقابية خارجية وتضيف الثقة والمصداقية على القوائم المالية وتعد لجان التدقيق كأداة للحد من ممارسات ادارة الارباح وفقا لجودة التقارير المالية، وتعتبر اللجان اداة لتحقيق الرقابة على سلوك الادارة و حملة الاسهم في الشركات والحد من استغلال مواردها وتفعيل دور المدقق الخارجي في تدقيق حسابات الشركات وتعزيز الاستقلالية من خلال اضافة مهام تقنية ووضع خطوط انتقال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق للحد من قدرة الادارة على المصادقة على معاملات تضر بمصلحة اصحاب المصالح في الشركة وتبادل المعلومات والافكار بين اعضاء الفريق اثناء اداء عملية التدقيق لإزالة اي شك بالقوائم المالية تحتوي على ممارسات ادارة الارباح لذلك يرى الباحث ان لجان التدقيق لها دور في الحد من ممارسات ادارة الارباح ويؤثر ذلك على جودة التقارير المالية لشركات التامين العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.(الرفاعي ، 2003: 249).

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي للبحث

أولاً - نبذة تعريفية عن شركات التأمين العراقية بسوق العراق للأوراق المالية

تأسس سوق العراق للأوراق المالية في 18 نيسان 2004 وهو مؤسسة ذاتية التنظيم

مستقل اداريا وماليا لا يهدف الى الربح وتعود ملكيته الى الأعضاء وهو خاضع الى رقابة هيئة الاوراق المالية ويعمل وفقا للتعليمات والقواعد الصادرة عنها والى النظام الداخلي .

اما شركات التأمين المدرجة في السوق فبلغ عددها اربع شركات وهي :

1- شركة الامين للتأمين (مساهمه خاصه) .

2- شركة دار السلام للتأمين (مساهمه خاصه) .

3- شركة الاهلية للتأمين (مساهمه خاصه) .

4- شركة الخليج للتأمين (مساهمه خاصه) .

ثانيا - دراسة تحليلية لنتائج الفرضيات وتحليل استمارة الاستبانة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الموظفين العاملين في قسمي الرقابة و الحسابات في شركات التأمين العراقية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية وبلغ حجم العينة (110) فرد اما عينة البحث فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية طبقية من مجتمع الدارسة المتمثل في شركات التأمين العراقية حيث بلغت (100) فرد .تم توزيع (110) استمارة استبانة وقد بلغ عدد الاستبانات المسترجعة والتي لم يتم ملأها (10) وعليه فإن عينة الدراسة بلغت (100) استبانة وتمثل ما نسبته 91% من عدد الاستبانات الموزعة وتعتبر هذه العينة كبيرة نسبيا من الناحية الاحصائية مما يؤدي

الى القبول بنتائج الدراسة وتقييمها على مجتمع الدراسة. ولغرض الخروج بنتائج دقيقة حرص الباحث على تنوع أفراد عينة البحث (المبحوثين) وإن هذا التنوع في خصائص المبحوثين له علاقة بآرائهم عن دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الارباح وأثرها في جودة التقارير المالية المنشورة لدى شركات التأمين العراقية المدرجة في سوق العراق الاوراق المالية .

تحليل البيانات : تم تحليل النتائج الاحصائية كالاتي:

أولاً : الترميز

تم ترميز إجابات المستجيبين حتى يسهل إدخالها في جهاز الحاسوب للتحليل الاحصائي حسب الاوزان الاتية :

الجدول (1)

العبارة		
لا أتفق تماما	وزنها	1
لا أتفق	وزنها	2
محايد	وزنها	3
اتفق	وزنها	4
اتفق تماما	وزنها	5

تم حساب الوسط الفرضي لهذه الاوزان كالتي :

الوسط الفرضي = مجموع الاوزان =

عدد 5

3 = 1+2+3+4+5

الغرض من حساب الوسط الفرضي هو مقارنته بالوسط الفعلي للعبارة حيث إذا زاد الوسط الفعلي للعبارة عن الوسط الفرضي دل ذلك على موافقة المستجيبين على العبارة أما إذا قل عن الوسطي الفضي دل ذلك على عدم موافقة المستجيبين على العبارة .

ثالثا : البرنامج الاحصائي (spss) . تم استخدام برنامج (spss) لمعالجة البيانات احصائيا.

توزيع المستجيبين في عينة الدراسة الخاص بالقسم الاول المعلومات العامة :

1- حسب المؤهل العلمي :

الجدول (2) توزيع المستجيبين في عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
أعدادي	12	0.12
بكالوريوس	60	0.60
دبلوم عالي	13	0.13
ماجستير	12	0.12
دكتوراه	3	0.3
المجموع	100	100

من الجدول اعلاه نلاحظ أن 60% من أفرد عينة الدارسة مؤهلهم بكالوريوس و13% منهم دبلوم عالي و 12% منهم ماجستير و3% منهم فقط دكتوراه و 12% منهم مؤهلهم اعدادي ومما سبق يتبين أن88% من أفراد عينة الدراسة

مؤهلهم العلمي فوق الاعدادي مما أثر على هذه الدراسة .

الجدول (3) توزيع المستجيبين في عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

الرقم	التخصص	التكرار	النسبة %
1	محاسبة	82	0.82
2	أدارة اعمال	8	0.8
3	اقتصاد	5	0.5
4	إحصاء	1	0.1
5	اخرى	4	0.4
المجموع		100	100

من الجدول أعلاه يتضح أن 82% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة بينما8% منهم إدارة أعمال و5% منهم اقتصاد و4%منهم لديهم تخصصات غير محددة و 1 منهم فقط تخصص إحصاء . مما سبق يتضح أن 95% من أفراد عينة الدراسة لهم علاقة بموضوع الدراسة مما أثر ذلك على هذه الدارسة .

الجدول (4) توزيع المستجيبين في عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة %
محاسب	44	0.44
مدير حسابات	15	0.15
مدقق	33	0.33
مدير مدقق	8	0.8
المجموع	100	100

يتضح من الجدول أن 44% من أفراد عينة الدراسة درجتهم الوظيفية محاسبين و 15% مدير حسابات و33% مدققين و 8% مدراء تدقيق ويتضح من الجدول أعلاه أن 100% من افراد العينة لهم علاقة بموضوع البحث من خلال عناوينهم الوظيفية مما أثر ذلك على هذا البحث.

الجدول (5) توزيع المستجيبين في عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة %
اقل من 5 سنوات	19	0.19
من 6-10 سنوات	40	0.40
من 11-15 سنة	13	0.13
من 15 سنة فأكثر	28	0.28
المجموع	100	100

يتضح من الجدول أعلاه أن 19% من أفراد العينة المبحوثة سنوات خدمتهم أقل من 5 سنوات و 40% منهم خدمتهم ما بين 6-10 سنوات و 13% منهم ما بين 11-15 سنة و28% منهم سنوات خدمتهم أكثر من 15 سنة.

اختبارات الفرضية الاولى : هناك عوامل عدة تساعد في قيام شركات التأمين العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لممارسات ادارة الارباح .

الجدول رقم (6)

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	حرية ادارات شركات التأمين العراقية فى اختيار وتنظيم السياسات المحاسبية بدعم جهود الادارة في ممارسة ادارة الارباح.	433	1.25	38.61	4	0.00
2	تعدد بدائل القياس فى الفكر المحاسبى يساعد فى زيادة عمليات ادارة الارباح فـى الشركات عينة البحث	3.86	1.03	23.30	3	0.00
3	يتم اعداد وعرض القوائم المالية والتقارير المالية لشركات التأمين العراقيـة لتتوافق مـع تنبؤات المحللين الماليين .	4.73	0.50	28.80	4	0.00
4	صعوبة التحكم فـى اسـاليب ادارة الارباح و إكتشافها يدعم شركات التأمين العراقية فـى زيـادة التلاعب بالارقام المحاسبية	4.73	0.76	126.30	4	0.00
5	ربط حوافز االإدارة برقم معين مـن الارباح يساهم فى انتشار ظاهرة ادارة الارباح	4.53	0.63	42.14	2	0.00
6	اعتقاد بعض ادارات شركات التأمين القيام بعمليات ادارة الارباح المحاسبية تقلل من عمليات التعثر المالى والافلاس	4.06	0.93	36.30	4	0.00
7	ضعف التشريعات القانونية والتنظيمية يؤدي الـى اتساع ظاهرة ادارة الارباح لشركات التأمين .	4.14	0.61	60.48	3	0.00

يتضـح مـن الجـدول أعـلاه أن الاوسـاط الحسـابية للعبـارات بالجـداول أكبـر مـن الوسـط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير الى موافقة افراد عينـة الدراسـة علـى العبـارات ويتبـين أيضـاً أن الانحـراف المعيـاري للعبـارات بالجـدول مـابين (0.050- 1.25) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على تجانس وتشابه في اجابات افراد عينة الدراسة نحو العبارات ويتضح بنفس الجدول أن القيمة الاحتمالية لاختبار مربع كاي لكل عبارة من تلك العبارات المشار اليها بالجدول أقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا يشير الى وجود فروق معنوية وذات دلالة احصائية بين الاستجابات وبذلك يتم قبول فرضية الدراسه الاولى على ان هناك عوامل عدة تساعد في قيام شركات التـأمين العراقيـة المدرجـة فـى سـوق العـراق للأوارق المالية لممارسات ادارة الارباح .

إختبـارات الفرضـية الثانيـة : هنـاك علاقـة بـين الالتـزام بإطـار لجـان التـدقيق لشـركات التـأمين العراقية وممارسات ادارة الارباح .

الجدول (7)

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	تعمل لجنة التدقيق فى شركات التأمين العراقية على التأكد من أن السياسات المحاسبية المطبقة منسجمة مع الاصدارات المهنية	5.2	1.01	5.992	4	0.00
2	تعمل لجان التدقيق في شركات التأمين العراقية على التأكد من أن شركة التأمين العراقية بسوق العراق للأوارق المالية تتابع التطورات في المبادئ والمعايير المحاسبية المطبقة والصادرة عن الهيئات المهنية.	4.3	0.93	5.992	4	0.00
3	تعمل لجنة التدقيق مع مجلس ادارة شركات عينة الدراسة في اختيار السياسات المحاسبية الملائمة لإعداد التقارير المالية وتقرير مراقب الحسابات.	4.6	0.87	7.815	4	0.00
4	إستقلالية لجنة التدقيق بشركات التأمين العراقية تمكنها من الحصول علي جميع المعلومات المطلوبة من جميع الادارات ممايساعد علي جودة المخرجات	4.3	0.77	5.992	3	0.00
5	إستقلالية لجان التدقيق بالشركات عيئة البحث تمكن من تحديد برنامج وخطوات عمل التدقيق ان الداة صورة سليمة.	5.3	0.74	5992	3	0.00
6	العمل على تقوية وتحسين خطوط الاتصال وتبادل المعلومات مابين المراقبين الداخليين والخارجيين والادارة العليا بشركات التأمين العراقية	4.2	0.61	5.992	3	0.00
7	العمل على مراجعة السياسات والممارسات الخاطئة فى المحاسبة والمراجعة فضال عن فحص والتدقيق بنتائج عملية التدقيق بشركات التأمين العراقية	5.4	0.60	5.992	4	0.00

يتضح من الجدول أعلاه أن الاوساط الحسابية للعبارات بالجداول أكبر من الوسط الحسابي الافتراضي وهذا يشير الى موافقة افراد عينة الدراسة على العبارات ويتبين أيضاً أن الانحراف المعياري للعبارات بالجدول ما بين (0.61- 1.1) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على تجانس وتشابه في اجابات افاد عينة الدراسة نحو العبارات ويتضح بنفس الجدول أن القيمة الاحتماليه لاختبار مربع كاي لكل عبارة من تلك العبارات المشار اليها بالجدول أقل من مستوي معنوية 0.05 وهذا يشير الى وجود فروق معنوية وذات دلالة احصائية بين الاستجابات لذلك يتم قبول فرضية الدراسة الثانية التي تنص على وجود علاقه بين الالتزام بإطار لجان التدقيق لشركات التأمين العراقية وممارسات ادارة الارباح .

اختبارات الفرضية الثالثة : تدعيم آليات لجان التدقيق لشركات التأمين العراقية تؤثر على ممارسات ادارة الارباح .

الجدول (8)

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة مربع كاي	درجات الحرية	القيمة الاحتمالية
1	ضرورة تغيير أعضاء لجان التدقيق بشركات التأمين العراقية كل فترة معينة فضال عن وضوح المسئولية القانونية عند تعينهم.	4.25	1.03	98.18	2	0.00
2	ضرورة استجابة أعضاء لجان التدقيق بشركات التأمين بسوق العراق الوراق المالية لمطالب مستخدمي معلومات القوائم المالية لغرض اعداد التقارير المالية.	4.35	0.77	89.18	4	
3	ضرورة تحقق أعضاء لجان التدقيق بشركات عينة الدراسة من وفاء الشركات بمتطلبات الاداء البيئي والاجتماعى وفلسفة الجودة الشاملة.	4.14	0.79	41.44	3	0.00
4	ضرورة عدم إنتماء أعضاء لجان التدقيق إلى الهيكل الاداري للشركات عينة الدراسة	4.42	0.85	11.56	3	0.00
5	قيام لجان التدقيق بشركات التأمين العراقية بمراجعة مدى استجابة الادارة لملاحظات المراقب الداخل، و مراقب الحسابات الخارجي تؤدي الي جودة مخرجات القوائم المالية والاهتمام بالتقارير المالية.	4.37	0.65	67.85	4	0.00
6	تعتبر لجان التدقيق تطوير لعمل المراقب الحسابات الخارجي و المدقق الداخلي وتوسيع نطاق اختصاصهم للمسا عدة في تقليل الخطاء بشركات عينة الدارسة	4.43	0.67	50.42	3	0.00

يتضح من الجدول أعلاه أن الاوساط الحسابية للعبارات بالجداول أكبر من الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يشير الى موافقة افراد عينة الدراسة على العبارات ويتبين أيضاً أن الانحراف المعياري للعبارات بالجدول ما بين (0.67-1.03) والفرق بين الانحرافين أقل من الواحد الصحيح وهذا دليل على تجانس وتشابه في اجابات افاد عينة الدراسة نحو العبارات ويتضح بالجدول نفسه أن القيمة الاحتمالية الاختبار مربع كاي لكل عبارة من تلك العبارات المشار اليها بالجدول أقل من مستوى معنوية 0.05 وهذا يشير الى وجود فروق معنوية وذات دلالة احصائية بين الاستجابات لصالح قبول فرضية الدراسة الثالثة التي تنص على تدعيم آليات لجان التدقيق لشركات التأمين العراقية تؤثر على ممارسات ادارة الارباح.

- **اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة**

تبين الجداول (9) و (10) و (11) قاعدة أساسية تستند إليها الدارسة الحالية بشكل خاص فهي تقدم النتيجة النهائية التي بنيت عليها الدراسة وذلك من خلال إثبات أو نفي الفرضيات التي بينت عليها الدراسة بجوانبها النظرية والعملية كما يقدم جملة من النتائج التى توضح الطريق أمام الشركات التأمين العراقية وبيان نقاط القوة والضعف عليها، وقدم الباحث شرحا مفصلا عن إثبات فرضيات الدراسة أو نفيها من خلال الجداول التالية :

الجدول (9)

متغير الدراسة	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة الثبات (a)	قيمة بيتا (B)	قيمة (T)	مستوى الدلالة (sig)	القبول او الرفض
الفرضية الاولى	0.46	0.21	2.69	0.43	6.7	0.000	قبول

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تبين قوة العلاقة والاثر بين المتغيرات بعد أن اظهرت قيمة (R) 46%. مما يدل على قوة العلاقة وفي الوقت نفسه تبين أن معامل التحديد (R2) 0.46 أي أن ما مقداره 79% من التباين الحاصل يعود الى عدم وجود إطار للجان التدقيق يوضح أهداف وخصائص هذه اللجان يؤثر على جودة المعلومات بالقوائم المالية المنشورة لشركات التأمين العراقية من وجهة نظر مستخدميها 0.21الباقية تعود الى عوامل أخري وما يؤكد ذلك قيمة (B) البالغة (0.43) وتشير الى أن وجود معوقات بالتزام بالمعايير الدولية للرقابة الداخلية وقيمة (T) البالغة 6.7 وهي أكبر من 2 تدل على وجود تجانس بين متغيرات الدارسة الذي برهن ذلك قيمة (sig) البالغة 0.000 وهي أقل من (0.05) وتبين ذلك قبول الفرضية المتعلقة بعوامل تساعد في قيام شركات التأمين العراقية بممارسات إدارة الارباح.

الجدول (10)

هناك علاقة بين الالتزام بإطار لجان التدقيق للشركات التأمين العراقية وممارسات ادارة الارباح							
متغير الدراسة	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R2)	قيمة الثبات (a)	قيمة بيتا (B)	قيمة (T)	مستوى الدلالة (sig)	القبول او الرفض
الفرضية الثانية	0.74	0.55	1.72	0.64	7.3	0.000	قبول

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تبين قوة العلاقة و الاثر بين المتغيرات بعد أن ظهرت أن ما مقداره 55% من التباين الحاصل يعود ذلك الى عدم وجود إطار للجان التدقيق يوضح أهداف وخصائص هذه اللجان يؤثر على جودة المعلومات بالقوائم المالية المنشورة لشركات التأمين العراقية من وجهة نظر مستخدميها 16% الباقية تعود الى عوامل أخري وما يؤكد ذلك قيمة (B) البالغة 0.64% وتشير الى أن لا توجد معوقات بالتزام بالمعايير الدولية للرقابة الداخلية وينعكس إيجابياً الى ما نسبته 25% ومن قيمة (T) البالغة 7.3 وهي أكبر من 2 تدل على وجود تجانس بين متغيرات الدراسة الذي برهن ذلك قيمة (sig) البالغة 0.000 وهي أقل من (0.05) وتبين ذلك من قيمة الحد الثابت لمنحني الانحدار البالغ 1.72 ولهذا يختلف عن الصفر ويتبين قبول الفرضية المتعلقة بعلاقة الالتزام بإطار لجان التدقيق للشركات التأمين العراقية وممارسات ادارة الارباح .

الجدول (11)

تدعيم اليات لجان التدقيق بشركات التامين العراقية تؤثر على ممارسات ادارة الارباح							
متغير الدراسة	**معامل الارتباط (R)**	**معامل التحديد (R2)**	**قيمة الثبات (a)**	**قيمة بيتا (B)**	**قيمة (T)**	**مستوى الدلالة (sig)**	**القبول او الرفض**
الفرضية الثالثة	0.91	0.84	0.30	0.96	6.5	0.000	قبول

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه تبين قوة العلاقة والاثر بين المتغيرات بعد أن ظهرت قيمة (R) 0.91 مما يدل عل قوة العلاقة وفي الوقت نفسه تبين أن معامل التأثير (R2) 84% أي أن ما مقداره 84% من التباين الحاصل يعود الى تدعيم آليات لجان التدقيق بشركات التأمين العراقية تؤثر على ممارسات ادارة الارباح 16% الباقية تعود الى عوامل أخرى وما يؤكد ذلك قيمة (B) البالغة 96% وتشير الى أن التوجد معوقات بالتزام بالمعايير الدولية للرقابة الداخلية وقيمة (T) البالغة 6.5 وهي أكبر من 2 تدل على وجود تجانس بين متغيرات الدراسة الذي برهن ذلك الانحدار البالغ 0.30 ولهذا يختلف عن الصفر ويتبين قبول الفرضية لغرض تدعيم الاليات للجان التدقيق بشركات التأمين العراقية تؤثر على ممارسات ادارة الارباح .

الاستنتاجات

1- إعداد تقارير تخص لجان التدقيق وبصفة دورية مرفقة مع القوائم المالية الدورية وبكل

صدق وأمانة يمثل دعما للجان التدقيق بغرض الارتقاء بمستوى جودة القوائم المالية وزيادة ثقة من يستخدم هذه القوائم .

2- إن وجود لجان التدقيق بالشركات التأمين العراقية يزيد من ثقة ومصداقية وشفافية معلومات التقارير المالية والعمل على زيادة مستوى جودتها.
3- للجان التدقيق الحق في ترشيح وتعيين المدقق الخارجي وتحديد أتعابه، ومراجعة نتائج أعماله، والمشاركة في الرد على ما جاء به من ملاحظات، فضلا عن الاعتماد المسبق للجان التدقيق لما يقدمه من خدمات أخرى بخلاف تدقيق الحسابات.
4- إن إصدار تشريعات وقوانين أكثر تنظيما للمهنة يعمل على الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والتدقيق التي تقوم بها بعض الشركات عند استخدامها الادارة الارباح.
5- تنوع الخبرات للجان التدقيق يسهم في تعزيز الثقة للمراقب الخارجي لإبداء رأيه بكل شفافية ووضوح في القوائم المالية والتقارير المعدة من قبل تلك الشركات .
6- ارتفاع المستوى التعليمي الى افراد لجنة التدقيق يرفع من مستوى الشفافية لمراقب الحسابات لإبداء رأيه الفني بحيادية تامة.
7- ان فعالية لجان التدقيق ترتبط بمجموعة من الخصائص تم ترتيبها تنازليا على التقدير الموضوعي والاستقلال عن الادارة والفهم والوعى الغرض ومستوليات لجان التدقيق .
8- ان نشاط مجلس الادارة ولجان التدقيق والخبرة المالية للأعضاء يمكن ان تكون عوامل مهمة في تقليل اهداف المدراء وميولهم لمواصلة ادارة الارباح .
9- تلعب لجان التدقيق دور مهما في البيئة العراقية كونها تعمل كحلقة وصل بين اجهزة الرقابة الداخلية في الشركة ومجلس الادارة .

التوصيات

1- ضرورة إنشاء لجان التدقيق بصورة دورية في شركات التأمين العراقية .
2- العمل على التدريب المستمر للجان التدقيق في مجالات مختلفة وفقاً لطبيعة نشاط لشركات التأمين العراقية والتركيز على كفاءتهم واستقلاليتهم .
3- ضرورة إتباع لجان التدقيق إجراءات ملائمة لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات عينة البحث.
4- العمل على تحديد سلطات للجان التدقيق على الادارة العليا بصورة واضحة من قبل الجمعية العمومية.
5- دعم قدرة أعضاء لجان التدقيق على التقدير السليم، والتنظيم وحل المشاكل، وتوصيف التقرير الدوري للجان التدقيق الواجب إرفاقه مع التقارير الدورية الأخرى للشركات عينة البحث ضرورة إشراف لجان التدقيق على تطبيق السياسات المحاسبية لزيادة فاعلية انظمة الرقابة الداخلية لشركات التأمين العراقية .

5- العمل على تكوين لجان التدقيق من أشخاص ذو خبرة وكفاءة في أنشطة متعددة لرفع مستوى كفاءة أداء المراقب الخارجي عند إعداد التقرير المالي لتلك الشركات .

6- يجب ان يتم تعين لجنة التدقيق من قبل الجمعية العامة للمساهمين وليس من قبل مجلس الادارة وذلك حتى يتحقق الاستقلال الكامل لأعضاء اللجنة.

7- ضرورة قيام نقابة المحاسبين و الجمعيات المحاسبية في العراق بزيادة وعي و ثقافة المجتمع بأهداف لجان التدقيق وتنمية الفكر المحاسبي لمتخذي القوائم المالية وخصوصاً المستثمرين فيهم وضرورة تحديد المهمة الاشرافية والرقابية على مهنة التدقيق لتقوم بإصدار الارشادية و المعايير التي تحكم عملية الممارسة المهنية لعملية التدقيق .

8- ضرورة قيام لجان التدقيق بإصدار تقارير مالية تنشر مع التقارير السنوية لشركات عينة الدراسة أو الإفصاح في تلك التقارير على انشطتها التي تمكنها من المساهمة في تحسين جودة التقارير المالية .

الـمصادر

- **و المراجع العربية والاجنبية**

اولا - المصادر العربية

- الرفاعي ، إبراهيم مبارك ،(دور المراجع الخارجي في الرقابة علي ممارسات إدارة الربح ، دارسة تطبيقية) القاهرة ، مجلة التجارة والتمويل ، جامعة طنطا العدد الثاني،2003.
- النمري، بن جابر محمود النمري ، (نحو مدخل متكامل لدور المراجعين الداخليين في تحسين حوكمة الشركات) ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ء العدد الخامس والسبعون ،2011.
- الداعور ، جبر إبراهيم ، محمد نواف عابد ، (أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية)، مجلة الجامعة الاسلامية المجلد السابع عشر ، العدد الاول / يناير 2009 .
- العتابي ، صادق جعفر كاظم ، (اثر إدارة الارباح في تحديد الحصيلة الضريبية)، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، 2016 .
- احمد ، يحيى احمد ، (استخدام نماذج التحليل المالي في قياس اثر الازمة المالية على بيانات التقارير المالية في شركات المقاولات لدولة الامارات العربية)،أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة ام درمان ، السودان ، 2016 .
- الساكني ، وسن يحيى احمد ،(إدارة الارباح وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد ، قسم المحاسبة ،2010 .
- جهلول ، عمار حبيب ،(النظام القانوني لحوكمة الشركات) ، الطبعة الاولى ، منشورات زين الحقوقية ، دار نيبور للنشر ، 2011 .

- داليا ، عادل عباس السيد "(تحليل لنظرية الحوكمة كمنطلق لعالج ممارسات المراجعة غير المنظمة) ، كلية التجارة ، جامعة بنها ، العدد الثاني ، 2008 .
- دحدوح ، حسين أحمد (دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 العدد الاول، 2008 .
- خالد عبدالمنعم ، عبدالله عبد السالم ، ("دارسات في مراجعة الحسابات") ،القاهرة ، بدون ناشر ، 2010 .
- سامي وهبة متولي،(لجنة المراجعة ودورها في زيادة عملية عمل المراجعين ودعم استقلالهم) ،القاهرة ، جامعة عين شمس ، كلية التجارة المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني 2009.
- سليمان، محمد مصطفى(حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والاداري) الاسكندرية ،الدار الجامعية: 6م : ص 144 ، 2006 .
- سليمان ، محمد مصطفى ،(حوكمة الشركات ودورها في معالجة الفساد المالي والإداري)، دراسة مقارنة ، دار الجامعية ، مصر 2006 .
- سامي ، مجدي محمد ، (دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات واثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في البيئة المصرية) ، مجلة كلية التجارة ، للبحوث العلمية ، جامعة الاسكندرية ، مصر ، العدد 2 ، مجلد 46 ، 2009 .
- عادل ،خليل على قطيشات ، (مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الاردنية) ، رسالة ماجستير منشورة بجامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال قسم المحاسبة، 2010.
- علي ، سيد مبارك عثمان متعظيم فائدة القوائم المالية الفترية واجراءات مراجعتها، القاهرة ، مجلة الدارسات والبحوث التجارية . جامعة الزقازيق العدد الثاني، 2003، ص42.
- علي ، الذنيبات ، (تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية، نظرية وتطبيق) ،الطبعة الثالثة ، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003 .
- مجدي ، مليجي عبد الحكيم،(دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثره على جودة القوائم المالية المنشورة لتدعيم سوق الاورق المالية المصرية)، جامعة بنها، كلية التجارة رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة ،2010.
- محمد ،عبد الرحمن عبدالفتاح ، (نموذج مقترح لقياس أثر آليات الحوكمة على صورة الارباح المحاسبية بالقوائم المالية للشركات المساهمة المصرية)، المجلة العلمية كلية التجارة ، جامعة اسيوط ء العدد 50 ، 2010 .
- محمد، أحمد إبراهيم خليل،(دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الاوراق المالية) ، دارسة تطبيقية، الاسكندرية ، مجلة الدارسات والبحوث التجارية العدد الثاني، 2011 .

- محمد، أحمد إبراهيم خليل ،(المعيار المحاسبي و الاهمية النسبية لمقدار ادارة الربح ومدى قوة حجم الادارة)، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة جامعة المنصورة ، المجلد ال30، العدد الاول 2006 .
- موسى، سلامة السويطي، (تطوير أنموذج لدور لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة الاردنية وتأثيرها في فاعلية واستقلالية التدقيق الخارجي) رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة عمان العربية ، كلية الدارسات العلياء ، 2006.
- شرويد ، ريتشارد ، مارتكل كلاك ، جاك كاشي ،(نظرية محاسبية ، ترجمة خالد علي احمد إبراهيم ولد محمد فال)، دار المريخ للنشر ، الرياض ،2006 .
- طارق، عبد العال حماد، (حوكمة الشركات - المفاهيم- المبادئ- التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف) (الاسكندرية، الدار الجامعية)، 2005 .

- المصادر الاجنبية

- Arnold, RC.(Audit Committees in Major UK Companies) Managerial Audit Journal. Vol. 18. No.3 Schiper,K,&Vincet,L.,"Earnings Quality1993.
- Biao ,Xie Wallace ,N Davidson Ill, Peter ,J Dadalt Eamings Management . and Corporate governance : The role of the board. and the audit, Journal of committee corporate Finance , Volume 9,lssueue, 2003.
- Imhoff, J.R., & Eugene A, (Accounting Quality, Auditing and Corporate . Governance. Auditing): A Journal of Practice and Theory, January, 2003.
- Mulford,C.W&Comiskey,E.E,"The FinancialNumberGame",JohnWiley &Sons, .18 Canada,2002.
- Livett , Arthur ; (The numbers Games , speen delivered at the center for law and Business) , Newyork 1998 .
- Gaa , James , and Dunemore , faul , The etuis of ear lugs management charted account journal , 86 (8) September , 2007 .
- Pasilla , Alexander " (Agency Theory Evolution and Austrian Economics) , 2006 .
- Kieso , Donald E. and weyegandt and warfield "(Fundamentals of intermediate Accounting)" edition 8 , John Wiley and sons Inc , U.S.A , 2003 .

The Role of Audit Committees in the Reduction of Earnings Management Practices and their Impact on the Quality of the Published Financial Reports of Joint Stock Companies in Iraq

(A Practical Study on Some Insurance Companies Registered in Iraq Stock Exchange)

Ala'a Hussein Al-Shari'a [a]

Abstract

This study aims at identifying the role of audit committees in the reduction of earnings management practices and their impact on the quality of the published financial reports of joint stock companies in Iraq. To achieve the objectives of the study,a questionnaire has been designed and distributed among internal auditors and accountants Who work in insurance companies. 110 copies of the questionnaire has been distributed, but the researcher has recovered only 100 of them, which represent 91% of the total number.

The researcher used the (SPSS) program to analyze the results of the study. the study has reached a set of conclusions. The most important conclusions are: the preparation of reports that are concerned with the audit committees periodically attached with the accurate and honest periodic financial reports represent a support to the audit committees for the purpose of upgrading the quality of the financial reports and increasing the confidence of its users.

The study recommends the periodical changing of the members of the auditing committees which will insure the independency and neutralization of those members in their decisions and reports as well. In addition, the annual reports should include a statement about the auditors' responsibilities and the number of their annual meetings as well as the evaluation of these committees.

Keywords: Audit committees, financial reports, insurance companies.

a- Inst. Dr. Ala'a Hussein Al-Shari'a, College of Administration and Economics, University of Al-Muthanna